

مراكش، عهد الكبير الهناوي

ينظم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بمشاركة الحكومة المغربية، منتدى التجارة في شمال أفريقيا في موضوع «التجارة من أجل النمو المتكامل وتوفير فرص العمل»، وذلك يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين في مدينة مراكش.

وستشارك في المنتدى الدول الأعضاء في المكتب، وهي تونس، والجزائر، وليبيا، والسودان، والمغرب، وموريتانيا.

ومن المنتظر أن يركز المنتدى على أبعاد التفاعل بين الانفتاح

التجاري، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، على أن يُختتم بحوار وزاري يهدف إلى تحديد أسس خطة عمل ترمي إلى تهمة البيئة الملائمة لزيادة حجم التجارة على نحو يفضي إلى خلق الثروات، وتحفيز الرفاه الاجتماعي في شمال أفريقيا.

وتؤكد شُرة المنتدى أنه رغم زيادة معدلات النمو واستقرارها، لا يزال النشاط الاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا غير قادر على تهمة فرص عمل كافية للحد من البطالة، وفي نفس الوقت، لا تزال التدفقات التجارية في المنطقة جد ضعيفة، حيث لوضع العديد من الدراسات أن معدلات التبادل التجاري داخل

المنطقة يمكن أن تتضاعف بمعدل 5 إلى 10 أمثال باتخاذ تدابير بسيطة ولكن مصممة بدقة، وأنه يمكن أن يكون تجميع مهارات القطاع الخاص لاستغلال هذه الإمكانيات الهائلة السبيل إلى تحقيق معدلات نمو أعلى من أجل توفير فرص العمل وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. كما ترى الشُرة أنه يبقى من المهم معرفة الكيفية التي يضع بها صانعو القرارات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص الاستراتيجيات التجارية التي تدعم التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والعشري.

وعلاوة على ذلك، يبقى من

الضروري تعزيز التعاون في ما بين بلدان المنطقة من أجل توطيد مواقف المنطقة في سياق المفاوضات التجارية الدولية.

وينتظر من الجلسات العامة التمهيدية للمنتدى أن تسلط الضوء على الدور الرئيسي للتجارة في التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية على نحو مستدام، والفرص التي يهبطها النظام التجاري المتعدد الأطراف، واستعراض الوضع الراهن للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والأدلة على ضوء التجارب المستخلصة من التكامل الإقليمي، وكيف يمكن أن تستفيد منطقة شمال أفريقيا

من هذه التجارب، بهدف تحديد التكامل الناجح وتقديم الحقائق والأرقام عن طبيعة التجارة في شمال أفريقيا، والتعلم من تجارب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تساهم حالياً في التجارة في المنطقة، وتحديد التحديات التي تواجه عملية وضع السياسات التجارية الملائمة واستئناف طريق المستقبل والسدروس المستفارة من تعزيز البيئة الداعمة التي يهبطها الاقتصاد القائم على المعلومات والمعرفة من أجل ترويج التجارة.

وينضم برنامج المنتدى ثلاث جلسات موازية، الأولى ستتناول موضوع مبررات وشروط

## لبحث أبعاد التفاعل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

# منتدى التجارة في شمال أفريقيا يلتئم في مراكش المغربية الاثنين المقبل

ترويج التجارة والتكامل الإقليمي، وتوزيعها سفة محاور، هي، أولاً، ترويج الصادرات، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ثانياً، الابتكار في مجال السياسات الصناعية. ثالثاً، تنشيط مناطق التجارة الحرة، رابعاً، دور الهيئات الأساسية في ترويج التجارة، خامساً، التوفيق الضروري بين التحرير والحماية، سادساً، ادماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاديات الإقليمية والدولية بفضل الاقتصاد القائم على معرفة تيسير الاستخدامات الابتكارية لتكنولوجيا المعلومات.

وستتناول الجلسة الثانية موضوع التوفيق بين تيسير

التجارة وانتقال معايير الإدارة المالية، وذلك من خلال خمسة محاور، يتناول أولها إصلاحات القطاع المالي، وثانيها إدارة الصراف، وثالثها إمكانية الحصول على الائتمانات المصرفية كشرط من شروط ترويج التجارة، ورابعها حوسبة الإجراءات المالية، من أجل مواءمة المناهج المالية، وخامسها إطار التكامل المالي، من أجل التقارب بين الإجراءات والتشريعات المالية السارية المفعول.

أما الجلسة الثالثة فستتناول موضوع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ترويج التجارة، وذلك من خلال ثلاثة محاور، أولها

التجارة الإلكترونية في شمال أفريقيا، وثانيها التجارب الناجحة في مجال التجارة الإلكترونية، في حين يعرض المحور الثالث مشروع مفهات التجارة الإلكترونية في شمال أفريقيا.

وأما كانت جلسات العمل ستبحث مسائل أكثر تحديداً في مجال تدابير السياسة العامة، فضلاً عن الشراكات المطلوبة بين القطاعين العام والخاص لترويج التجارة وتيسير التكامل الاقتصادي، فإذ الجلسة العامة الختامية والحوار الوزاري ستهدف إلى المساعدة في بدء أو تعزيز آليات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

## «منتدى التجارة في شمال أفريقيا»: نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد على عوامل سياسية



مصطفى مشهورى، وزير التجارة الخارجية المغربى يلقي كلمة في افتتاح منتدى التجارة في شمال أفريقيا أمس

الأعمال، مع خطاب رئيسي القاه  
حسن أبو أيوب، السفير المغربي  
المتجول، في موضوع «التجارة  
والتكامل في شمال أفريقيا، أين  
تصن التحديات؟»

**مؤخذ**

ممصطفى مشهورى، وزير التجارة  
الخارجية المغربي، والحبيب  
بن يحيى، الأمين العام لاتحاد  
المغرب العربي، وهادي جيلاني،  
رئيس الاتحاد المغاربي لأصحاب

نيادها التجاري واستثمارها  
في منطقة شمال أفريقيا.  
وتتميزت الجلسة الافتتاحية  
للمنتدى ببقاء خطاب من عبد الله  
جانفة، وكيل الأمين العام للأمم  
المتحدة، والأمين للتنفيذي لجنة  
الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،

والسودان، والمغرب، ومصر،  
وموريتانيا، فإن وثائق المنتدى،  
ترى، من خلال استنتاج يخدم  
لوثيقة «التكامل الإقليمي في  
شمال أفريقيا»، أنه مهما يكن  
المدخل الذي سيتم اختياره، فمن  
الضروري لبلدان المنطقة العمل  
على نجاح اتحاد المغرب العربي؛  
فمن ناحية المبدأ، وبحسب  
مضمون الوثيقة والاستنتاج،  
دائماً، «يشكل اتحاد المغرب  
العربي، في الواقع، دعماً لتوازن  
جديد لميزان القوة، وسنأ لأوروبا  
وأفريقيا على حد سواء، وركيزة  
لإنشاء سوق عربية أوسع، ولكن  
هل من الممكن تنشيط اتحاد  
المغرب العربي؟ هناك ما يدعو إلى  
التشكك في تحقيق ذلك على المدى  
القصر، ومهما يكن، فإن نجاح  
عملية التكامل الإقليمي تعتمد  
من ناحية على قدرة البلدان على  
تكيف اقتصادياتها عن طريق  
إجراء الإصلاحات الضرورية،  
وتعزيز تحرير التجارة،  
والتقارب، وترشيد ومواءمة  
السياسات، ومن الضروري أيضاً  
العمل على ترسيخ الروابط بين  
التجارة والمصالح الأسترانجية  
عن طريق انتهاج بلدان المنطقة  
لسياسة إيجابية، وإضفاء المزيد  
من المصداقية على الإصلاحات  
التي تم الشروع فيها، والمساهمة  
من ثم في تغيير نظرة المستثمرين  
المحليين والأجانب للمنطقة،  
والمغربيين، أيضاً، في الفرص التي  
تصاحب تدفق رؤوس الأموال عن  
طريق الاستثمار المباشر الأجنبي؛  
حيث تغطي هذه العوامل إلى  
زيادة معدلات النمو الاقتصادي  
والحد من الفقر وتحسين الأوضاع  
الاجتماعية والاقتصادية. وهذا أمر  
مهم لدرجة أن الشركات المتعددة  
الجنسيات أصبحت لا تختار البلد  
على أساس سوقه المحلية فحسب،  
بل أيضاً من منطلق إمكانية أن  
يصبح هذا البلد بمثابة جسر  
العبور للمنطقة بأسرها. ولأجل  
كل هذا يبدو التكامل الاقتصادي  
في شمال أفريقيا ضرورة لتحقيق  
النمو الاقتصادي المستدام والتغدي  
لشعوب المنطقة، من حيث توفير  
فرص العمل ومصادر الدخل،  
خصوصاً وأن الدراسات المنجزة  
والواقع يؤكدان أن منطقة شمال  
أفريقيا لا تزال هي المنطقة الأقل  
تكاملاً مقارنة بسبع مناطق أخرى  
من العالم، وأن التبادل التجاري  
محدود للغاية بسبب افتقار  
السلع التصديرية إلى التنوع  
فضلا عن المصائب التي تواجه  
تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين  
بلدان شمال أفريقيا. ولكن نجاح  
التكامل الاقتصادي، بحسب  
وثائق المنتدى دائماً، يعتمد على  
عوامل سياسية، فضلاً عن العوامل  
الاقتصادية؛ فالعوامل السياسية  
لها وزن لا يمكن الاستهانة بها،  
خصوصاً أن الفورات السياسية

مراكش، عهد الكبير الهناوي

يبحث منتدى التجارة في  
شمال أفريقيا، الذي تنظمه الأمم  
المتحدة والمنظمات أشغاله أمس في  
مراكش، واقع وثائق النمو المتكامل  
وتوفير فرص العمل بمنطقة شمال  
أفريقيا.

وتتضمن الوثائق التي تم  
توزيعها على المشاركين رسماً  
لواقع منطقة شمال أفريقيا بالارتقاء  
والدراسات والمقارنات مع مناطق  
أخرى من العالم، مع الإلتفات على  
مستقبل يروم التكامل الإقليمي  
والقناعة ويؤكد على استنتاجات  
تستحضر المعوقات والعقبات،  
فيما تبرز الإمكانيات الواعدة  
التي قد تمكن من تحقيق التكامل  
الإقليمي في شمال أفريقيا، مع  
طرح أسئلة أخرى تتعلق في  
جانب منها بمدخل الاندماج في  
الاقتصاد العالمي، وتؤكد وثائق  
المنتدى الذي يستمر يومين على أنه  
في ظل العولمة والتزعة الإقليمية،  
يمضي القول أن ازدياد بلدان شمال  
أفريقيا يتطلب للتكامل الإقليمي،  
مقترناً بمصدقية كبيرة، «التكامل  
الإقليمي، في الواقع، قد يكون أفضل  
الطرق أمام هذه البلدان لتوفير  
أكبر قدر من الموارد الإنتاجية  
بفضل رفع الإنتاجية، وزيادة  
كفاءة الموارد المتاحة. ولا تكمن  
البريزة في اقتناء معارف وأفكار  
جديدة، ونشر المعارف التقنية.